مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

ملخص لأبرز التحليلات والتقارير الصادرة في المواقع العربية

تابع تقرير ١ ٢١- يناير- ٢٠٢٢

ترجمة خاصة

حرب اليمن: هل باتت السعودية جاهزة لإنهاء الصراع؟

تجدد الحديث مرة أخرى عن كيفية إنهاء الحرب المستمرة في اليمن منذ ثماني سنوات، والتقدم الذي أحرزته المفاوضات بين السعودية وجماعة الحوثي الشيعية في هذا الشأن.

إحراز تقدم

الحديث جاء هذه المرة على لسان وزير الخارجية السعودي، الأمير فيصل بن فرحان آل سعود، الذي قال إنه يتم تحقيق تقدم صوب إنهاء حرب اليمن.

وأضاف بن فرحان، خلال حديثه بإحدى جلسات المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، أن الصراع المستمر منذ ثمانية أعوام لن يحل إلا من خلال تسوية سياسية وأن هذا يجب أن يكون محور التركيز.

وأضاف أن بالإمكان القول إن هناك تقدما يحرز لكن لا يزال هناك عمل يتعين القيام به.

ومضى الوزير السعودي قائلا إن المطلوب الآن هو إيجاد طريقة لإعادة العمل بالهدنة وتحويلها إلى وقف دائم لإطلاق النار، لكنه أشار إلى أن إمكانية حدوث ذلك أمر غير واضح الآن، وأن هناك عقبات كبيرة في الطريق.

انعدام الثقة

وفي نفس الجلسة، قال هانس جروندبرج، مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن، إن انعدام الثقة لا يزال قائما وإن إنهاء الحرب في اليمن ليس أمرا سهلا.

وشدد جروندبرج، الذي يضغط من أجل هدنة موسعة، على الحاجة إلى نهج شامل وكامل من أجل الوصول إلى حل سياسي مستدام.

وأضاف "لكن تم اتخاذ خطوات جادة في الآونة الأخيرة وهذا شيء نحتاج جميعا للبناء عليه".

أطول هدنة

كان اتفاق هدنة، توسطت فيه الأمم المتحدة لأول مرة في أبريل / نيسان الماضي وانقضى أجله في أكتوبر / تشرين الأول، قد جلب أطول فترة هدوء نسبي في الحرب المستمرة منذ ثماني سنوات بين التحالف الذي تقوده السعودية وجماعة الحوثي اليمنية المتحالفة مع إيران.

وتدعم الرياض الحكومة اليمنية المعترف بها، والتي أطاح بها الحوثيون من العاصمة صنعاء في أواخر عام ٢٠١٤، وتسعى للخروج من الحرب المكلفة التي أسفرت عن مقتل عشرات الآلاف وتسببت في أزمة إنسانية حادة، كما أنها مصدر للتوتر مع الولايات المتحدة.

واستأنفت السعودية والحوثيون في العام الماضي المحادثات المباشرة التي سهلتها عمان في أعقاب الهدنة الأولية.

وتسعى الرياض لبناء علاقات مع الجماعة، التي تمسك بزمام السلطة فعليا في شمال اليمن وتسيطر على مساحات شاسعة من الحدود مع السعودية.

ويُنظر إلى الصراع على نطاق واسع في المنطقة على أنه حرب بالوكالة بين السعودية السنية وإيران الشيعية.

قمة أبوظبي

تصريحات الوزير السعودي تزامنت مع غياب سعودي وكويتي، عن قمة أبوظبي التي ضمت قادة دول التعاون الخليجي ومصر والأردن.

ولم تخرج تفسيرات إعلامية أو سياسية تفسير هذا الغياب الذي بدا جديدا على مجلس التعاون الخليجي.

لكن بعض التقارير أشارت إلى أن غياب السعودية قد يكون مرجعه أن المفاوضات التي تقودها الرياض بشأن اليمن قد أحرزت تقدما، في وقت لا يزال الخلاف السعودي الإماراتي في هذا الصدد مستمرا.

ويتركز الخلاف حاليا بين الجانبين، وفقا لمراقبين، بشأن ضم أو عدم ضم مستقبل الجنوب لبنود المفاوضات الحالية بشأن اليمن.

كانت الإمارات قد سحبت غالبية قواتها المنتشرة في اليمن في يوليو / تموز عام ٢٠١٩ وأرجعت ذلك إلى أسباب "إستراتيجية وتكتيكية".

ويرى محللون أن السعودية دخلت اليمن، بهدف توجيه ضربة غير مباشرة لإيران عدوها الإقليمي، عبر القضاء على حلفائها الحوثيين، في حين كان دخول الإمارات على ما يبدو لأهداف مغايرة تماما، منها السيطرة على الموانئ اليمنية، ومحاربة جماعة الإخوان المسلمين وأن ذلك بدا جليا عبر تمركزها في جنوب اليمن، وتدريبها للانفصاليين اليمنيين على مدار سنوات.

https://www.bbc.com/arabic/interactivity-64335944

هل تنجح مباحثات السعودية والحوثيين بالتوصل إلى تسوية؟

يشهد الملف اليمني حراكاً متسارعاً يتخطى هذه المرة الجهود الدولية والإقليمية المبذولة للعودة إلى تمديد اتفاق الهدنة بعد أكثر من ثلاثة أشهر على انتهائها في ٢ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، إذ يعود الحديث عن مفاوضات خلف الأبواب المغلقة بين السعوديين والحوثيين للتوصل إلى تسوية جديدة ستكون صيغتها النهائية رهن المباحثات المستمرة بين الطرفين.

وكشفت وكالة "أسوشييتد برس"، أمس الثلاثاء، نقلاً عن مسؤولين يمنيين وسعوديين وأمميين، عن إعادة السعودية والحوثيين إحياء المحادثات بينهما، على أمل تعزيز وقف إطلاق النار غير الرسمي المستمرّ منذ أكثر من ٩ أشهر، ووضع مسار للتفاوض لإنهاء الحرب في اليمن.

وسبق ذلك وصول المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ، أول من أمس الإثنين، إلى صنعاء للقاء قيادات الحوثيين بعد يوم من مغادرة الوفد العُماني الذي أنهى زيارته الثانية خلال

أقل من شهر للعاصمة اليمنية. وكان لافتاً تقديم غروندبرغ، الذي غادر أمس صنعاء، إحاطته الدورية لمجلس الأمن للمرة الأولى من صنعاء وسط تفاؤل جماعة الحوثيين في تحقيق تقدم في ملفات التفاوض الإنسانية، والتي توصف بأنها اشتراطات حوثية من أجل تمديد الهدنة.

وتشهد البلاد حالة هدوء من دون تصعيد عسكري للقتال للشهر العاشر على التوالي منذ إبريل/ نيسان ٢٠٢٢ (تاريخ إعلان الهدنة للمرة الأولى)، وتحدث فقط مواجهات محدودة ما بين الحين والآخر في بعض خطوط التماس على جبهات القتال.

مباحثات سعودية حوثية

ونقلت وكالة "أسوشييتد برس" عن مسؤول في الأمم المتحدة، تحدث إليها شرط عدم الكشف عن هويته، أن هذه المحادثات فرصة لإنهاء الحرب إذا تفاوض الجانبان بحسن نية وضمّت المحادثات أطرافاً يمنية أخرى. وبحسب المسؤول الأممي، فإن السعودية طوّرت خريطة طريق مرحلية للتسوية، أيدتها الولايات المتحدة والأمم المتحدة، كما أشار إلى أن التحالف الذي تقوده الرياض قدّم بموجبها عدداً من الوعود الرئيسية، بما في ذلك إعادة فتح المطار في صنعاء وتخفيف الحصار المفروض على مدينة الحديدة.

من جهته، لفت دبلوماسي سعودي، تحدث للوكالة، إلى أن بلاده طلبت من الصين وروسيا الضغط على إيران والحوثيين لتجنّب التصعيد، وأكد أن إيران، التي أطلعها الحوثيون والعمانيون بانتظام على المحادثات، أيّدت حتى الآن الهدنة غير المعلنة. ويطالب الحوثيون بأن يقوم التحالف بسداد رواتب جميع موظفي الدولة، بمن فيهم العسكريون، من عائدات النفط والغاز، بالإضافة إلى فتح كلّ المطارات والموانئ الخاضعة لسيطرتهم.

وقال مسؤول حوثي مشارك في المداولات، لـ"أسوشييتد برس"، إن السعوديين وعدوا بسداد جميع الرواتب. إلا أن الدبلوماسي السعودي أوضح أن دفع الرواتب مشروط بقبول الحوثيين بضمانات أمنية، بما في ذلك إقامة منطقة عازلة مع مناطق يسيطر عليها الحوثيون على طول الحدود اليمنية السعودية.

دبلوماسي سعودي: دفع الرواتب مشروط بقبول الحوثيين بضمانات أمنية، بما في ذلك إقامة منطقة عازلة على طول الحدود اليمنية السعودية

وأشار الدبلوماسي السعودي إلى أنه يجب على الحوثيين أيضاً رفع حصارهم عن تعز، ثالث أكبر مدينة في اليمن، كما شدد على أن السعوديين يريدون أيضاً من الحوثيين الالتزام بالانضمام إلى محادثات رسمية مع الأطراف اليمنية الأخرى. وأكد الدبلوماسي السعودي أن الجانبين يعملان مع المسؤولين العمانيين لتطوير المقترح ليكون مرضياً لجميع الأطراف، بما في ذلك الأطراف اليمنية الأخرى.

لكن المسؤول الحوثي قال إن جماعته لم تقبل بأجزاء من المقترح السعودي، لا سيما الضمانات الأمنية، كما ترفض استئناف تصدير النفط من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة قبل دفع الرواتب. واقترح الحوثيون، وفق المسؤول نفسه، توزيع عائدات النفط وفق ميزانية ما قبل الحرب، ما يعني أن المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون تحصل على ما يصل إلى ٨٠ بالمائة من الإيرادات لأنها الأكثر اكتظاظاً بالسكان.

وتثير هذه التطورات قلق الحكومة اليمنية، إذ أكد مسؤول حكومي يمني، في حديث للوكالة، أن مجلس الرئاسة اليمني يتخوّف من أن تقدّم السعودية تنازلات غير مقبولة للتوصل لاتفاق، كما

اعتبر أن الحراك الحاصل أخيراً ترك الحكومة المعترف بها دولياً بلا صوت، ولفت إلى أنه "لا خيار أمامنا سوى الانتظار ورؤية ما ستسفر عنه هذه المفاوضات".

في المقابل، أكدت الحكومة على تمسكها بخيار السلام المستدام المبني على مرجعيات الحل السياسي في اليمن. وأشار مندوب اليمن لدى الأمم المتحدة عبد الله السعدي في كلمة بمجلس الأمن، أول من أمس، إلى أن "السلام لا يمكن أن يتحقق دون وجود شريك حقيقي يتخلى عن خيار الحرب ويؤمن بالحقوق المتساوية لكافة اليمنيين، ويتخلى عن العنف كوسيلة لفرض أجنداته السياسية".

ودعا الدبلوماسي اليمني إلى "إيجاد مقاربة جديدة تجاه عملية السلام في اليمن في ظل أسلوب المماطلة والتهديد والمراوغة الحوثية"، وأكد أن "النهج المتبع لم يجلب خلال الفترة الماضية لليمنيين سوى المزيد من إحكام الحوثيين قبضتهم على اليمنيين وإطالة أمد الصرع".

وتتجه الأنظار إلى مسقط، التي انتقل إليها وفد الجماعة التفاوضي الذي رافق وفد السلطنة بعد مغادرته صنعاء يوم الأحد الماضي، حيث يتوقع استكمال المناقشات حول المقترح السعودي، فيما يواصل المبعوث الأممي حراكه مركزاً في الأيام الأخيرة على التباحث مع الحوثيين أيضاً والذين على عكس مرات سابقة يبدون تفاؤلاً بشأن المحادثات معهم.

ويطغى دور سلطنة عُمان بشكل بارز في جهود الوساطة، على التحركات الأممية والأميركية، لارتباطها الوثيق ورعايتها للمفاوضات الثنائية السرية بين السعودية والحوثيين، حيث زار الوفد العماني صنعاء مرتين خلال ثلاثة أسابيع برفقة وفد التفاوض الحوثي المقيم في مسقط.

وجاءت تلك التحركات الدبلوماسية بعد سلسلة تهديدات أطلقتها جماعة الحوثيين بتصعيد القتال في اليمن إذا لم يتم تنفيذ شروطها لتمديد الهدنة.

محادثات متنقلة للمبعوث الأممي إلى اليمن

وقبل ساعات من تقديم إحاطته لمجلس الأمن من صنعاء أول من أمس، التقى المبعوث الأممي برئيس المجلس السياسي للحوثيين (مجلس حكم الجماعة) مهدي المشاط، ومسؤولين آخرين. وشدد القيادي الحوثي حسين العزي، على موقع تويتر، أول من أمس، على أنهم أجروا "لقاءً إيجابياً مع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ونائبه".

من ناحيته، أشار غروندبرغ، خلال إحاطته للمجلس، أول من أمس، إلى أنه أجرى "مناقشات إيجابية وبناءة في صنعاء وأتطلع قدماً لمواصلة هذه المحادثات".

ولفت المبعوث الأممي في إحاطته إلى أنه "نشهد حالياً نشاطاً دبلوماسياً مكثفاً على الصعيد الإقليمي والدولي لحل النزاع في اليمن"، وأكد أنه "نشهد خطوة محتملة لتغيير مسار هذا النزاع المستمر منذ ٨ سنوات"، كما شدد على أن "المحادثات الحالية هي فرصة لا يجب إهدارها وتتطلب إجراءات مسؤولة". ويشير المبعوث الأممي بذلك إلى جهود الوساطة العمانية بين السعودية والحوثيين.

كما لفت إلى أن "الوضع لا يزال معقداً ومتقلّباً، لكن جهود الحوار المختلفة في الأشهر الماضية أتاحت تحديداً أوضح لمواقف الأطراف ووضع خيارات لحلول مقبولة للطرفين متعلقة بالقضايا العالقة"، وشدد على أهمية "تأطير المناقشات للمضي قدماً في سياق نهج أكثر شمولاً يرسم مساراً واضحاً نحو تسوية سياسية مستدامة".

وسبقت زيارة الوسيط الأممي لصنعاء لقاءات أجراها مع الحكومة اليمنية وأخرى مع مسؤولين عُمانيين، منهم وزير الخارجية العماني بدر البوسعيدي، في جولة بدأها في ٥ يناير/ كانون الثاني الحالي. فقد التقى المبعوث الأميركي إلى اليمن تيم ليندركينغ، والذي بدأ جولة دبلوماسية في الأردن والسعودية في ٣ يناير الحالي "لتعزيز الجهود الإقليمية بقيادة الأمم المتحدة من أجل دعم الأطراف في التوصل إلى اتفاق سلام موسع"، وفق بيان وزارة الخارجية الأميركية.

في غضون ذلك، كشف الحوثيون أن الوفد العماني الذي زار صنعاء لخمسة أيام متتالية حمل "أفكاراً إيجابية". ولفت رئيس المجلس الحوثي مهدي المشاط، خلال اجتماعه مع أعضاء المجلس الأعلى وقيادات حكومة صنعاء أول من أمس، إلى أن تلك الأفكار "تتعلق بالملف الإنساني وفي مقدمته صرف الرواتب لكافة موظفي الدولة من عائدات النفط والغاز، والفتح الكامل لمطار صنعاء وميناء الحديدة، وفتح الطرقات وتبادل الأسرى"، في إشارة إلى مضمون الاتفاق الجديد الذي يجري الإعداد له لتمديد الهدنة.

بدوره، أوضح رئيس وفد الحوثيين التفاوضي محمد عبد السلام، عقب مغادرته صنعاء برفقة الوفد العماني الأحد الماضي، أنه "تم إجراء نقاشات جادة وإيجابية حول الترتيبات الإنسانية، التي تمهد للسلام الشامل والعادل".

غياب فرص الوصول إلى تسوية سياسية للحرب

من ناحيته، أشار مدير مركز صنعاء للبحوث ماجد المذحجي، في حديث لـ"العربي الجديد"، إلى أنه لا يعول "على هذه التحركات للوصول إلى تسوية"، ولفت إلى أن كل الحديث الآن يهدف لإعادة استئناف مسار الهدنة وليس لتأسيس مسار اتفاق لتسوية سياسية للحرب، وهذا يفصح عن السقف المتدني الذي تُبذل له كل هذه الجهود.

كما أكد أن "كل هذه التحركات تكشف أن سقف الشروط الحوثية لا يزال مرتفعاً ولن يأتي التنازل إلا من الطرف الآخر (السعودية والحكومة اليمنية)"، وشدد على أنه "في واقع الأمر الحكومة لم يعد لديها ما تقدمه، وأعتقد أنه سيأتي التنازل من السعودية وسيكون مكلفا للغاية بالنسبة لهم".

ورأى المذحجي أن "الزيارات المتكررة للوفد العماني إلى صنعاء لا تفصح عن تقدم نحو التسوية"، كما أوضح أن هذه الزيارات "تعبر عن جهود لإنقاذ الهدنة غير المعلنة والمستمرة حتى الآن"، ولفت إلى أن "أي حديث عن قرب فرص الحل السياسي هو أقرب للتنجيم أكثر من كونه يستند إلى معطيات موجودة على أرض الواقع".

من جانبه، رأى رئيس مركز أبعاد للدراسات عبد السلام محمد، في حديث لـ"العربي الجديد"، أن "ما يحصل مجرد مناورة سياسية من قبل كل الأطراف"، وأكد أن "الحوثيين يريدون اتفاقاً يضمن رواتب لمقاتليهم واعترافاً بحكمهم، وانفتاحاً اقتصادياً دولياً على سلطتهم، لتخفيف السخط الشعبي المتنامي ضدهم"، كما أشار إلى أن "التحالف (تقوده السعودية) يريد تمديد الهدنة بثمن ممكن، لتخفيف الضغط الدولي والأميركي على الرياض"، وشدد على أن السعودية تريد "في الوقت نفسه إخضاع الحوثي مع تمديد الهدنة، التي شكلت سلاحاً خفياً ضد الحوثيين، بعدما فاقمت الغضب الشعبي".

https://www.alaraby.co.uk/politics/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D9%86%D8%AC%D8%AD-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AB%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B5%D9%84-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9%D8%9F

تعثر صادرات اليمن: تضييق الخناق على الاقتصاد ومعيشة الناس

اضطر الكثير من الشركات والمؤسسات الزراعية والسمكية والصناعية وشركات تقديم الخدمات التسويقية وتجهيز الصادرات في اليمن إلى تسريح أعداد كبيرة من العمالة نتيجة للتدهور والتعثر الذي طاول معظم هذه الأنشطة الاقتصادية.

وحسب تقرير صادر عن مركز تنمية الصادرات، فإن الانخفاض الكبير في الواردات من السلع الغذائية الأساسية وغير الأساسية بالإضافة إلى توقف إنتاج أعداد كبيرة من المصانع الغذائية المحلية بسبب الانخفاض الكبير في الواردات من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، زاد من اعتماد اليمن على الاستيراد لتشمل معظم احتياجاته الغذائية والاستهلاكية، وبنسبة تصل إلى أكثر من ٨٥ في المائة.

وفاقم ذلك من حدة الأزمة الإنسانية مع ارتفاع فاتورة الغذاء والدواء المستورد من الخارج إلى ما يزيد عن ٥ مليارات دولار سنوياً. ويحتاج اليمن كما ورد في التقرير إلى توفير احتياطي نقدي بالعملات الأجنبية لا يقل عن ١٠ مليارات دولار يغطي تكاليف الواردات السلعية والخدمية للفترة القادمة وتنمية الأنشطة الإنتاجية والتصدير للمنتجات اليمنية، وذلك بدلاً عن الاحتياطات النقدية التي استنفذت بسبب الحرب ولم تعوض.

ويؤكد نبيل عبد القادر من مركز تنمية الصادرات الحكومي لـ"العربي الجديد"، أهمية إيجاد احتياطي نقدي لتغطية تكاليف الواردات السلعية والخدمية وإعادة النشاط التصديري والمساهمة في إيجاد استقرار في أسعار صرف الريال اليمني أمام العملات الأجنبية.

وشدد على ضرورة إعادة أسعار السلع والخدمات في الأسواق المحلية إلى المستوى التي كانت عليه قبل الحرب، بعدما سجلت ارتفاعات كبيرة جداً خلال الأعوام الثمانية الماضية، بشكل ضاعف من معاناة المواطنين في الحصول على احتياجاتهم الغذائية والسلعية والخدمية الضرورية.

فيما تكشف أحدث إحصائية صادرة عن الهيئة العامة اليمنية للمصائد السمكية مطلع يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٣، عن تكبد القطاع السمكي في البحر الأحمر خسائر مادية بلغت ١٢.٦ مليار دولار، منها ٥.٦ مليارات دولار خسائر ناتجة عن توقف الإنتاج السمكي والمشاريع الاستثمارية وتعثر شركات التصدير.

ويشدد عمار العبسي، مدير جمعية للإنتاج السمكي، في حديث مع "العربي الجديد"، على أهمية إيلاء ملف القطاعات الإنتاجية حقه من الاهتمام في أي مفاوضات ومناقشات لإحلال السلام في اليمن، وحل مشكلة العاملين في هذه القطاعات كالقطاع السمكي الذي تكبد خسائر جسيمة وفقد عدداً كبيراً من الأيدي العاملة.

ويدعو العبسي إلى إنشاء صندوق لدعم الإنتاج والصادرات من الأسماك ومنتجاتها بتمويل من الجهات المانحة الدولية، لانتشال هذا القطاع من وضعيته المتدهورة ومساعدة مصدري الأسماك اليمنيين على المنافسة في الأسواق الدولية.

والحقت الحرب أضرار بالغة في قطاعات اليمن الإنتاجية والخدمية بالذات القطاع السمكي الذي يمثل أهمية كبيرة في الاقتصاد اليمني نظرًا لتنوع وتجدد موارده، التي يمكن استغلالها في تنويع موارد الدخل ومكافحة البطالة والفقر بالنظر إلى قدرة هذا القطاع والأنشطة المرتبطة به على توفير الآلاف من فرص العمل لليمنيين.

وتسبب الانكشاف الاقتصادي في اختلال الميزان التجاري بشكل واسع بين صادرات اليمن من الأسماك والمنتجات الزراعية لصالح الواردات بنسبة تزيد على ٨٥ في المائة، في حين كانت هناك تبعات عديدة في تراجع عملية الاصطياد واتساع الفجوة الغذائية، في ظل أزمة إنسانية يكتوي بنارها معظم سكان البلاد.

بالمقابل، أدى التوقف شبة التام للصادرات بالأخص النفطية والغازية إلى عدم القدرة على تمويل الواردات من السلع الغذائية، ناهيك عن دفع قيمة الواردات من المشتقات النفطية التي تصل إلى أكثر من ٤ مليارات دولار خاصة بعد ان توقفت مصافي عدن عن العمل والذي يشكل إنتاجها حوالي ٩٠ في المائة من المشتقات النفطية لأغراض الاستهلاك الداخلي.

الخبير في القانون التجاري إبراهيم عقلان يقول لـ"العربي الجديد" إن الوقت قد حان، في ظل التحركات الدائرة أخيراً لوقف الصراع، لحل مختلف الملفات المعقدة وإعادة بناء ما دمرته الحرب بالذات فيما يتعلق بنشاط التجارة الخارجية اليمنية من بنية تحتية أساسية وخدمية مؤسسية وإدارية وفنية والطرق والجسور.

ويلفت إلى أن المنشآت والأسواق والمراكز التجارية ومستودعات السلع والمشتقات النفطية، والمؤسسات العاملة في الإنتاج الزراعي والسمكي والصناعي، كانت تستوعب كتلة كبيرة من الأيدي العاملة والأخيرة فقدت مصدر دخلها الوحيد مما فاقم من حدة الأزمة الإنسانية إلى مستويات حرجة في اليمن.

ويرى عقلان أن الضرورة تقتضي كذلك إعادة تفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية لليمن مع مختلف الدول العربية والإسلامية والأجنبية وتعزيزها وتطويرها لتعظيم الاستفادة منها في إعادة الإصلاح والإعمار وبناء ما دمرته الحرب. كما يتطلب ذلك إعادة تفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية لليمن مع البنوك والمصارف والصناديق المالية الإقليمية والدولية.

https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%AA%D8%B9%D8%AB%D8%B1-%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D8%AA%D8%B6%D9%8A%D9%8A%D9%82-

%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%86%D8%A7%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%88%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%B4%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B3

السفير الأميركي في اليمن يدعو إلى وحدة مجلس القيادة وإحلال السلام

شدد السفير الأميركي إلى اليمن ستيفن فاجن، اليوم الخميس، على أهمية تنحية جميع الأطراف السياسية اليمنية خلافاتهم جانباً من أجل التوصل إلى حل دائم وشامل للصراع.

وجاءت الدعوة في لقاء جمعه برئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح محمد اليدومي في مقر إقامته بالعاصمة السعودية الرياض، حسب ما نقلت السفارة الأميركية في موقعها على تويتر.

في موازاة ذلك، نقل حزب الإصلاح عن السفير الأميركي دعم واشنطن للحكومة اليمنية ووحدة واستقرار الأراضي اليمنية، داعياً إلى وحدة مجلس القيادة الرئاسي للإسهام في تحقيق السلام.

كما نقل موقع "الإصلاح. نت" (التابع للحزب) عن اليدومي قوله للسفير الأميركي إن الحزب يدعم جهود السلام وإنهاء الحرب التي أشعلتها جماعة الحوثيين.

وأكد أن "إنهاء الحرب والعودة إلى العملية السياسية يتطلب قيام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالضغط على مليشيات الحوثيين وإنهاء الانقلاب وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتعلقة باليمن، لا سيما أنها تعمل على إطالة الحرب التي ضاعفت معاناة الشعب اليمني بسبب الانقلاب والحرب التي شنتها على اليمنيين واستهدفت دولتهم وحياتهم وحرياتهم وأموالهم".

كما ثمّن اليدومي دور الولايات المتحدة في دعم اليمن وحكومته ووحدته والضغوط التي تمارسها ضد إيران التي تدعم الحوثيين.

وكان السفير الأميركي قد التقى اليوم أيضاً مع نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي فرج البحسني. وذكرت السفارة الأميركية في اليمن على موقعها في تويتر أن السفير "شكر الحكومة اليمنية على دعمها لعملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة، وشدد على أن وحدة مجلس القيادة الرئاسي ضرورية للتفاوض على إنهاء الصراع مع الحوثيين".

وكثف السفير الأميركي إلى اليمن لقاءاته في الأسبوعين الأخيرين ومعه بعثة الاتحاد الأوروبي. وشملت لقاءت السفير جميع قيادات أعضاء مجلس القيادة الرئاسي من رئيس المجلس رشاد العليمي الى جانب النواب عيدروس الزبيدي وعثمان مجلي وعبدالرحمن المحرمي وعبدالله العليمي وطارق صالح وسلطان العرادة.

وركزت اللقاءات على ملفين رئيسيين هما وحدة مجلس القيادة وملف السلام والحرب في اليمن، إلى جانب لقاءات مع قيادات سياسية أخرى، فضلاً عن محافظي عدد من المحافظات أهمها حضرموت والمهرة، إلى جانب عدد من المسؤولين الحكوميين بينهم وزيرا الخارجية والمالية.

وكان نائب رئيس المجلس الرئاسي رئيس المجلس الانتقالي عيدروس الزبيدي قد أكد في لقاء بالسفير الأميركي في العاشر من الشهر الحالي أن "السلام الشامل والدائم يتحقق بالالتزام بالمبادئ التي قامت عليها الشراكة المنبثقة من اتفاق الرياض ومشاورات مجلس التعاون الخليجي، ومعالجة أسباب وجذور الصراع، والواقع الموجود على الأرض، وفي طليعة ذلك حل قضية شعب الجنوب وفق تطلعاته السياسية المشروعة التي يحملها المجلس الانتقالي الجنوبي".

https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%88%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D8%A5%D8%AD%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85

الحوثيون يتهمون بريطانيا بـ"عرقلة جهود السلام" في اليمن

أدانت وزارة الخارجية اليمنية في حكومة الحوثيين (غير المعترف بها دوليا)، السبت، موقف حكومة بريطانيا تجاه اليمنيين "وعرقلة جهود السلام".

وقالت الخارجية الحوثية، في بيان السبت، "إن الحكومة البريطانية تتورط كل يوم في معاداة الشعب اليمني وتقف في خندق الفاسدين".

وأوضحت أن تصريحات السفير البريطاني "كشفت على نحو علني الدور الذي تلعبه لندن في مضاعفة معاناة اليمنيين".

وأردفت: "تصريحات بريطانيا تثبت وقوفها خلف الحرب الاقتصادية بما في ذلك سياسات الحصار والتجويع والجرعة السعرية القاتلة والتي تضمنت رفع سعر الدولار الجمركي وفرض ضريبة إضافية على المبيعات وهو ما سيثقل كاهل المواطن اليمني بالمزيد من المعاناة والأعباء المعيشية".

وأضاف بيان وزارة خارجية الحوثيين، "أن بريطانيا تظهر من خلال هذه المواقف إصرارا واضحا على إطالة أمد الحرب ومفاقمة معاناة الشعب اليمني، وتحاول عرقلة جهود السلام والدفع بالأمور نحو استئناف العمليات العسكرية".

ودعت الخارجية الحوثية الأمم المتحدة إلى إدانة "التدخل البريطاني المعيق للسلام".

وشددت على ضرورة إيجاد تقييم منصف وعادل للوضع الاقتصادي في اليمن والعمل بما يحد من المعاناة الإنسانية التي قد تتسبب في جر المنطقة ككل إلى كارثة محتملة.

وكان السفير البريطاني لدى اليمن، ريتشارد أوبنهايم، أعلن دعم بلاده للحكومة اليمنية الشرعية، في إجراءاتها الاقتصادية الهادفة لتجنب تبعات هجمات الحوثيين على موانئ التصدير.

وجدد إدانة بلاده لهجمات الحوثيين، مشيرا إلى أنها كانت سببا في تفاقم تحديات الاقتصاد.

من بين هذه الإجراءات رفع سعر الدولار الجمركي، والتوجه لرفع أسعار الكهرباء والنفط قريبا فضلا عن ترشيد الإنفاق.

https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D8%AA%D9%87%D9%85%D9%88%D9%86-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D9%80%D8%B9%D8%B1%D9%82%D9%84%D8%/A9-%D8%AC%D9%87%D9%88

اليمن.. المبعوث الأممي متفائل بتغيير مسار الصراع وجماعة الحوثي تجري "محادثات إيجابية"

أبدى مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن هانس غروندبرغ، اليوم الاثنين، تفاؤله بتمديد اتفاق الهدنة وتغيير مسار الصراع، لكنه شدد على ضرورة السعي إلى عملية شاملة تؤدي إلى تسوية سياسية قابلة للاستمرار، كما تحدثت جماعة الحوثي عن إجراء "محادثات إيجابية" في سلطنة عمان.

وفي إحاطة قدمها بالفيديو لمجلس الأمن الدولي، قال المبعوث الأممي إنه أجرى اليوم محادثات "إيجابية وبناءة" مع القيادة في صنعاء، مُمثلة في رئيس المجلس السياسي الأعلى لجماعة الحوثي مهدي المشاط، كما أجرى "محادثات مثمرة" خلال الأسابيع الماضية مع رئيس المجلس الرئاسي رشاد العليمي، ومع الشركاء الإقليميين والدوليين في الرياض ومسقط.

وقال غروندبرغ إن الوضع العسكري العام في اليمن ما يزال مستقرا، مشيرا إلى عدم حدوث تصعيد كبير أو تغيير في خطوط المواجهة.

وأشاد بمواصلة الأطراف "ضبط النفس على الجانب العسكري بشكل عام"، مشيرا إلى بعض الأنشطة العسكرية المحدودة على الخطوط الأمامية وتحديدا في محافظات مأرب وتعز والضالع والحديدة ولحج، وكذلك على طول منطقة الحدود السعودية اليمنية.

وأضاف غروندبرغ أن النشاط العسكري المقرون بلهجة الخطابات السلبية والتدابير السياسية والاقتصادية التصعيدية، يخلق وضعا يمكن أن يؤدي فيه أي قدر من سوء التقدير إلى إعادة إشعال حلقة من العنف يصعب تداركها، حسب تعبيره.

وفي سياق حديثه عن جهود الوساطة، قال المبعوث الأممي إن نقاشاته مع الأطراف اليمنية ركزت على خيارات ضمان التوصل إلى اتفاق للتهدئة وتدابير منع التدهور الاقتصادي وتخفيف أثر الصراع على المدنيين.

وبعد أكثر من ٣ أشهر على انقضاء أجل اتفاق الهدنة، أوضح غروندبرغ أن الفترة الحالية تشهد تكثيفا للنشاط الدبلوماسي على الصعيدين الإقليمي والدولي لحل الصراع، معربا عن تقديره للجهود المبذولة من السعودية وسلطنة عُمان في هذا الشأن.

وقال غروندبرغ إن "الفترة الحالية تشهد تغييرا محتملا في مسار الصراع اليمني، وإن الحوارات الدائرة تمثل فرصة يجب عدم تضييعها".

وشدد المبعوث الأممي على أن العديد من القضايا المطروحة على الطاولة، خاصة المتعلقة بالسيادة، لا يمكن حلها بشكل دائم إلا من خلال حوار جامع بين اليمنيين.

وأعرب عن تفاؤله إزاء المحادثات المكثفة في الوقت الراهن، لافتا إلى أن عدم وجود اتفاق يتضمن رؤية مشتركة للتحرك قدما، يزيد من خطر التصعيد العسكري والعودة إلى صراع شامل.

وحث غروندبرغ الأطراف على الاستفادة من مساحة الحوار الناجمة عن الهدوء العسكري النسبي، ودعاها إلى العمل بشكل عاجل للتوصل إلى رؤية مشتركة تشمل خطوات عمل ملموسة.

كما أعرب المبعوث الأممي عن أمله في أن يتم البناء على هذه المحادثات لضمان أن يشهد عام ٢٠٢٣ بناء مستقبل أكثر سلما ورخاء للنساء والرجال اليمنيين.

الوساطة العمانية

من جهته، قال المشاط في تصريحات إعلامية اليوم إن محادثات جرت مع فريق عماني كانت إيجابية، وشدد على رغبة جماعة الحوثي في الاستقرار الإقليمي.

وقالت وسائل إعلام تابعة لجماعة الحوثي أمس إن وفد الوساطة العُماني غادر صنعاء برفقة رئيس وفد الحوثيين المفاوض محمد عبد السلام، بعد زيارة استمرت عدة أيام.

وتحدث عبد السلام أمس عن مواصلة النقاشات "الجادة والإيجابية" في مسقط بعد إطلاقها في صنعاء.

وأُبرم اتفاق الهدنة بوساطة الأمم المتحدة في أبريل/نيسان الماضي وتم تمديده مرتين، مما كان سببا في أطول فترة هدوء نسبي، ولم تجدد لاحقا منذ مطلع أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

https://www.aljazeera.net/news/2023/1/16/%d8%a7%d9%84%d9%8a%d9%85%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a8%d8%b9%d9%88%d8%ab-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%85%d9%85%d9%8a-%d9%8a%d8%aa%d9%81%d8%a7%d8%a1%d9%84-%d8%a8%d8%aa%d8%ba%d9%8a%d9%8a%d8%b1

اليمن.. الحكومة تدافع عن قرارها زيادة سعر الدولار الجمركي

الحكومة أقرت زيادة بنسبة ٥٠ بالمئة، وسط رفض المجلس الانتقالي الجنوبي، وتحفظ البرلمان اليمني

دافعت الحكومة اليمنية، الإثنين، عن قرارها رفع سعر الدولار الجمركي، معتبرة أنه "لن يؤثر على معيشة المواطنين".

جاء ذلك، خلال اجتماع لخلية الأزمة (يرأسها رئيس الوزراء معين عبد الملك) عبر الاتصال المرئي، نشرت فحواه وكالة الأنباء اليمنية الرسمية.

وأكدت الخلية أن "قرار تحريك سعر الدولار الجمركي لن يؤثر على المواطنين، باعتبار السلع الأساسية معفاة من الرسوم الجمركية".

وطمأنت المواطنين بأن "السلع الأساسية كالقمح والأرز والحليب والأدوية والزيت والدقيق لن تتأثر نهائيا بهذا القرار".

ووجهت الوزارات ذات العلاقة بتكثيف الإجراءات الرقابية، "لضمان عدم استغلال القرار في فرض أي زيادات سعرية غير مبررة على أسعار السلع الأساسية غير المشمولة بالقرار".

والثلاثاء، أقرت الحكومة اليمنية رفع سعر الدولار المستخدم لحساب الرسوم الجمركية إلى ٧٥٠ ريالاً بزيادة ٥٠ بالمئة.

والسبت، أعلنت رئاسة البرلمان اليمني تحفظها على القرار، قائلة إنه "لم يراع الحالة المعيشية للمواطنين والبدائل المطلوبة للموظفين والفئات الأقل دخلا".

فيما طالب المجلس الانتقالي الجنوبي (شريك في الحكومة)، مجلس القيادة الرئاسي "باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإلغاء العاجل للقرار لما له من تبعات كارثية على المواطنين".

ووسط أوضاع اقتصادية وإنسانية صعبة، يشهد اليمن منذ نحو ٨ سنوات حربا مستمرة بين القوات الموالية للحكومة المدعومة بتحالف عسكري عربي تقوده الجارة السعودية، والحوثيين المدعومين من إيران، المسيطرين على محافظات بينها العاصمة صنعاء منذ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤.

https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%81%D8%B9-%D8%B9%D9%86-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%B3%D8%B9%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%

B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B1%D9%83%D9%8A/2789131

اليمن.. جماعة الحوثي تعلن استمرار النقاشات "الإيجابية" مع وفد عماني تمهيدا للسلام

قالت وسائل إعلام تابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين) في اليمن إن وفد الوساطة العُماني غادر صنعاء اليوم الأحد، برفقة رئيس وفد الحوثيين المفاوض محمد عبد السلام، بعد زيارة استمرت عدة أيام.

وقال عبد السلام "استمرارا للجهود التي يبذلها الأشقاء في سلطنة عمان، غادر الوفد الوطني (وفد الحوثيين) إلى مسقط (برفقة الوفد العماني) بعد إجراء نقاشات جادة وإيجابية (في صنعاء)"، وفقا لقناة المسيرة التابعة لجماعة الحوثي.

وأوضح عبد السلام أن النقاشات مع الوفد العماني جرت حول الترتيبات الإنسانية التي تحقق للشعب اليمني الاستقرار وتمهد للسلام الشامل والعادل وإنهاء العدوان والحصار، حسب وصفه.

وكتب مختار الرحبي مستشار وزير الإعلام اليمني على تويتر قائلا "عودة الوفد العماني من صنعاء مع أخبار جيدة عن المشاورات بين السعودية والحوثيين بوساطة عمانية".

وتحدث الرحبي عن وجود تقارب بين الطرفين لإنهاء الحرب في اليمن.

وكان الوفد العُماني قد وصل يوم الثلاثاء الماضي إلى صنعاء وعقد لقاءات مع قيادة جماعة الحوثيين بشأن جهود إنهاء الأزمة في اليمن.

وهذه الزيارة هي الثانية لوفد عماني إلى صنعاء خلال أقل من شهر، بعد زيارة مماثلة في ٢٥ ديسمبر/كانون الأول الماضي تضمنت مباحثات وصفتها جماعة الحوثي آنذاك بأنها مثمرة.

وفي مطلع الشهر الحالي قال عبد السلام إن جماعته تعمل للذهاب إلى مرحلة واضحة في اليمن، سواء بهدنة أو وقف إطلاق نار دائم.

ورأى آنذاك أن حل الأزمة يجب أن تصرف بموجبه رواتب الموظفين من عائدات النفط والغاز وفق ميزانية ٢٠١٤، وأن يتضمن كذلك "فتح المطارات والموانئ والطرق، والإفراج عن كل الأسرى، ومعالجة الملف الإنساني بشكل كامل".

وفي الثاني من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، انتهت في اليمن هدنة استمرت ٦ أشهر، بينما تتبادل الحكومة والحوثيون اتهامات بشأن المسؤولية عن عدم تمديدها.

قال الناطق الرسمي باسم جماعة الحوثي ورئيس فريقها في المفاوضات محمد عبد السلام، مساء السبت، إن الجماعة تعمل من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في اليمن.

https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/news/2023/1/15/%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%258A%25D9%2585%25D9%2586-

%25D8%25AC%25D9%2585%25D8%25A7%25D8%25B9%25D8%25A9-%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25AD%25D9%2588%25D8%25AB%25D9%258A-%25D8%25AA%25D8%25B9%25D9%2584%25D9%2586-%25D8%25A7%25D8%25B3%25D8%25AA%25D9%2585%25D8%25B1%25D8%25A7%25D8%25B1